

من مجموع

من الغنوة

ابن الطيب من غير غير الغنوة بوزن النجاسة اوله واجب لوجوب الغنوة  
 بقدر ما لم يكن وكذلك من اجتهاد في الغنوة فخير ونحوه لم يجد من يفعله فيها  
 يجب عليها التيمم للصلاة الواجبة لمرحلة الوقت كما يوجد من قوامه الا يصح  
 التيمم قبل وقتها كما جزمه فان **قوله** وجوب التيمم مع الجس في الغنوة  
 عنه الذي يقدر ان اثاره حسا ونشرا ظاهر على قوله من قال بوجوب  
 الصلاة على الميت الذي بقدر غسله وهو الذي يفعله الا في حق الدارفي  
 وصاحب المقي في وعزها وجعله العباس والمذهب منعها به ما في مجموع  
 من نفي الخلاف اما على ما قاله وضه واصحابه لقلنا عن الميزابي واقره وفي المجموع لا  
 خلاف فيه وهو عدم وجوب بل صحة الصلاة على الميت في وقت الشتر وهو كالميت  
 في النجاسة وما اذا من غير التيمم في نسيه ان يقال هذا لا يجب بل لا يصح التيمم  
 لغنوة من طه وهو شرط الميت **قوله** يفرق بان الصلاة على الميت كان  
 المقصود منها الدعا للميت والشعاعة له احتياط لها بوجوب حقيقتها  
 باستحاج المعتبر لها فانه في صورها والصلاة هنا لما في الوقت جوع  
 صورها فيه بحيث لا يملك الاحتياط بل في وجود صور التيمم تبعا لها  
 وان لم يوجد حقيقة باستحاج المعتبر وانه اعلم **باب الحين**  
**مسئلة** عن قول الاصحاب اقل الحيض يوم وليلة او قيرهما قال في  
 التفتة في شرح المنهاج متصل وهو اربع وعشرون ساعة واذ لم يتلفق الا  
 من اربعة عشر يوما بنا على قوله والسبب انهم كلامه فتقول وان لم  
 يتلفق الا من اربعة عشر يوما وقد قلنا متصلا وقرباه على قول السبب وعليه  
 لا يحتاج الى المدة التي قدرها لانها تحصل على قول السبب باربعة وعشرين  
 ساعة متصلة من غير احتياج الى القدر الذي قدره وبما في ما يعلم من ان  
 المدة بالانصال ان يكون نحو القطنه بحيث لو ادخلت في وقت وان لم يخرج الدم  
 الى ما يجب غسله في الاستنجاء التفتة والذي يظهر ان قوله متصله في عبارة  
 المنهاج حاله ان الطهر الى القدر اقله متصله قدر يوم وليلة واما في صور قير  
 يوم وليلة من قول اربعة عشر يوما من غير الاقل بنا على قول السبب وهو الظاهر

وان

وان لم يتلفق الماخز هو اس وان لم يتلفق بالكا القدر لان المره المذكور في اعتبار  
 بلوغه اقل الحيض يكون على رتبة تتصل من مجموع من غير الاصلين على قول السبب وهو  
 التفتة في مجموع حيا ومن قول الشارح بنا على قوله السبب فتأمل **احباب**  
**قوله الله عنه** ان قوله متصله حاله ان قوله او قدرهما اقله يوم وليلة  
 متصلين حقيقة كان رتبة من الصبح الى الصبح ومن لغزب اللانزب او من الظاهر الى  
 الظاهر لكن في الصور الثلاثة المدة متصله واليوم متلفق من اتصال الدم او  
 قدر يوم وليلة لورين ذلك القدر متصله وان لم يتصل وهو ولا الدم متصله  
 ران ست ساعات وثمان ثمانين نقاشم ستادمان ثمانين نقاشم ستادمان ثمانين  
 نقاشم ستادمان ثمانين نقاشم ستادمان ثمانين نقاشم ستادمان ثمانين نقاشم  
 حاصلا رانما الخلاف في ان جيبها المعافق فيكون الاقل لانه بقدره وهو  
 قول الشافعي والرد ما مع ما عطلها من الفتاوى يكون يومين اوليها وهو  
 قول السبب الذي عليه العمل وتولد شفا في التفتة بنا على قول السبب انما اراد بل انما  
 الاطلاق الذي بيانه وايضا ما مثلها انها لورات اول الاربعة عشر يوما  
 وما مقدار عشر ساعات وراثة اخرها كذا في مجموع الدم من عشر وثمان ساعة  
 وبعده دون قدر اليوم والليله متصله فليس جيبا على قول السبب الا في وجه  
 شاذ حكاه في الروضة عن الامام طي وهبل هو جيب على قول السبب فيكون  
 جيبها اربعة عشر لوجرد الدم اوها واخرها فيستحب حكمه على بقا المتخلل  
 تنزله الله منزلة العره بين الدفات واجه ستة حكاه في الروضة واصحابها  
 واصحابها لان من شرط القدر بالسبب ان لا ينقص مجموع الدم عن قدر يوم  
 وليلة وقد نقص الخلاف هو الذي انشأ اليه في التفتة وايضا حه  
 انه كانه حال بشرط اذا تفتقت الدماء لا ينقص مجموعها عن قدر يوم وليلة  
 وان بينت على قول السبب وهذا واضح للمتأمل فتوكلم لانها تحصل على قول  
 السبب باربعة وعشرين ساعة متصله ان اردت انما لم تره ما غيرها فابن  
 السبب وهو لا يكون الا على النفا المتخلل واذا تخلل فابن الاتصال وان اردت انما  
 ران بعد نقاشم وما يمكن جعل الكل جيبا قدر اليومين زيد على يومين

تفتة

Copyrighted material